

أثر دلالة الفعل في تعدد معنى العطف

دراسة وصفية تحليلية

علي رمضان البيومي*

arb00@fayoum.edu.eg

ملخص

إنَّ عنوان هذا البحث يأتي رداً على سؤال مفاده: هل يجوزُ العطفُ على شيء بحرف عطف والفعل المتقدم لا يصل إليه؟ بمعنى آخر: هل يجوز العطف على شيء ولا يصح أن يتسلط الفعل المتقدم على ما بعد العاطف أو أن يصل إليه، كأن نقول: أَكَلْتُ سَمَكًا وَشَايَا، والأكل لا يصح إيقاعه على (الشاي)، وتسلطه عليه، فهل يمكن القول: إنَّ هذه الجملة من باب عطف المفردات أم من باب عطف الجمل؟ إنما يتحدد معنى العطف فيها تبعاً لدلالة الفعل (أَكَلَ)، أراد البحث هنا أن يبين اتجاهات اللغويين في هذه الجمل، وأن يؤكد على أهمية الربط بين اللفظ والمعنى، وأن يظهر كفاءات السياق ودلالاته المتعددة، وأن يُصِرَّ على أهمية وصل اللغة بالفكر الإنساني، وأن يكشف عن أثر دلالة الفعل في بيان معنى العطف، أهو من عطف المفردات أم من عطف الجمل؟ معتمداً في ذلك كله على المنهج الوصفي التحليلي.

كلمات مفتاحية: الفعل - تعدد الدلالات - العطف

* أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد - كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فإنَّ عنوان هذا البحث يأتي رداً على سؤال مفاده: هل يجوزُ العطفُ على شيء بحرف عطف والفعل المتقدم لا يصل إليه؟ بمعنى آخر: هل يجوز العطف على شيء ولا يصح أن يتسلط الفعل المتقدم على ما بعد العاطف أو أن يصل إليه، كأن نقول: أَكَلْتُ سَمَكًا وَشَايًا، والأكل لا يصح إيقاعه على (الشاي)، وتسلطه عليه، فهل يمكن القول: إنَّ هذه الجملة من باب عطف المفردات أم من باب عطف الجمل؟ إنما يتحدد معنى العطف فيها تبعاً لدلالة الفعل (أَكَلْ)، فإن حملته على حقيقته كان التركيب من عطف الجمل وأضمرت بعد الواو، وإن حملته على التضمين كان التركيب من عطف المفردات، فقد ضمنته معنى فعل يصح وقوعه على السمك والشاي معاً، ولا تقدير فيها حينئذ، أقوالٌ ومذاهبٌ، أراد البحث هنا أن يبين اتجاهات اللغويين في هذه الجمل، وأن يؤكد على أهمية الربط بين اللفظ والمعنى، وأن يظهر كفاءات السياق ودلالته المتعددة، وأن يُصرَّ على أهمية وصل اللغة بالفكر الإنساني، وأن يبرهن على أن إحدى طرق التوصل إلى المعنى ضرورة معرفة ماهية الأفعال المستخدمة في التركيب ودلالاتها ولزومها وتعيدها، فإن للأفعال مزية ليست في غير الأفعال، وأن يكشف عن أثر دلالة الفعل في بيان معنى العطف، أهو من عطف المفردات أم من عطف الجمل؟ لا شك أنَّ معنى العطف سيختلف هنا بناءً على تحديد دلالة الفعل المتقدم وماهيته.

وقد وردت فكرة هذا البحث مبثوثة في كتب القدماء والمحدثين، ولم نقرء باهتمام خاص، كان من أهم تلك الكتب:

– البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي.

– التضمن النحوي في القرآن الكريم، للدكتور محمد نديم فاضل.

وقد درس البحث هذه الفكرة من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وعالجها من خلال مقدمة ومطلبين وتعقيب وخاتمة بها أهم ما خلص إليه البحث من نتائج:

المطلب الأول: التضمن والحذف من أهم أدوات تفسير النصوص واختصار الكلام
المطلب الثاني: دلالة الفعل وتعدد معنى العطف

فإن أكن قد وفقتُ فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، والله من وراء القصد.

المطلب الأول: التضمن والحذف من أهم أدوات تفسير النصوص واختصار الكلام

إذا عرفت أن اللفظ لا يتحدد معناه بعيدا عن السياق الوارد فيه، وأن اللفظ لا قيمة له وهو خارج السياق، وأن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يأتي السياق ونظمه ويفتحها، إذا عرفت هذا عرفت أن السياق بقرائنه قد يتسع أحيانا ليعطي اللفظ أكثر من دلالة ويحمل المعنى أكثر من وجه، حتى يمكن القول: إن من أهم السمات المتفردة التي تميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات مرونة مفرداتها وحيوية تراكيبها واتساع سياقها. ولما كانت اللغة مرنة وسياقها يمكن أن يتسع تباينت طرائق متكلميها، كل يعبر عما يجيش بنفسه وتفيض به مشاعره، فلما كانت الأحاسيس والمشاعر مختلفة من شخص لآخر تلونت أساليب تعبيرهم، وأشكال تراكيبهم، فكانت المستويات اللغوية، وتحدث اللغويون والبلاغيون عن المستوى العادي والمستوى الفني، أو المستوى الحقيقي والمستوى

المجازي، أو المستوى المنحرف المعدول عن أصله والمستوى الأصلي، معتمدين في تباين مستويات الخطاب على قواعد فهم النصوص وتحليل الكلام عند أهل اللغة ومستقبلي الخطاب اللغوي، وأهمها معرفة المقام والسياق الاجتماعي الذي ينطق فيه التركيب، كما حدد اللغويون من قبل أيضا عدة قواعد تسمح للمتكلم نفسه بنقل الدلالات من مفردة إلى مفردة أخرى، منها معرفة الأصل اللغوي للمفردات اللغوية، ووجود علاقة مسوغة لهذا النقل تربط بين الأصل والمعنى الجديد، ومعرفة القواعد الأصولية العامة لصياغة التراكيب والجمال؛ لأن اختيار إحدى المستويات اللغوية لم يكن أمرا اعتباطا دون ضوابط أو قواعد للفهم والتحليل، وإلا كانت اللغة كالأستباحا وضاعت دلالاتها ووظيفتها التي خلقت من أجلها وهي الفهم والإفهام. وكلما زادت قدرة المتكلم على استعمال المستويات الفنية في الكلام والمعدول عن الأصل المقرر دل ذلك على قوة كفاءته اللغوية وقدرته العقلية وارتفاع مستوى الأداء لديه.

إن أهم طرق انتقال الدلالة من مفردة إلى مفردة في اللغة العربية هو التضمين والحذف، فالتضمين يعرفه اللغويون بقولهم: "أن تُضمَّن فعلا معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعا"^١، أو هو إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه"^٢، أو "هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته"^٣، ويأخذ حكمه في التعدي واللزم، أو هو "تضمين كلمة معنى كلمة أخرى، وجعل الكلام بعدها مبنيا على الكلمة غير المذكورة، كالتعدي بالحرف المناسب لمعناها، فتكون الجملة بهذا التضمين بقوة جملتين، دلَّ على إحداها الكلمة المذكورة التي حُذِفَ ما يتعلَّقُ بها، ويُقدَّرُ معناه ذهنا، ودلَّ على الأخرى الكلمة التي جاءت بعدها المتعلقة بالكلمة المحذوفة الملاحظ معناها ذهنا"^٤، وفائدته: "أن تؤدي كلمة مؤدى

كلمتين^٥، يقول الزمخشري: "الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ"^٦، وطريقته "أن يختار أحد الفعلين بفتية، فيذكره بلفظه، ثم يأتي بما يتعدى إليه الفعل الآخر، أو يعمل فيه، فيذكره، ويحذف معمول الفعل الذي ذكره، إذا كان له معمول، سواءً أكان مفعولاً به، أم غير ذلك، ويستغني بذكر جملة واحدة عن جملتين"^٧، ومنه قوله تعالى: "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم" {النساء: ٢}، "أي: ولا تضموها إليها آكلين لها"^٨، فهو "فَن رَفِيعٌ من فنون الإيجاز في البيان"^٩.

والحذف هو "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"^{١٠}، وفوائده كثيرة منها: "التفخيم والإعظام، لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصراً عن إدراكه فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه، ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخَلَصَ للمذكور، ومنها: زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتئاذ به أشد وأحسن"^{١١} كما يقول الزركشي.

وهذا التضمين هو الذي يفسر كثيراً من القضايا الدلالية الغامضة في بعض التراكيب اللغوية، فإذا رأيت فعلاً يتعدى بغير حرفه المعتاد كقوله تعالى: "نحن أعلم بما يستمعون به" {الإسراء: ٤٧}، "فالسماح حين تعدى بالباء أدى معنى آخر، نحن أعلم بما يحسون به ويشعرون حين يسعون، ونحن أعلم بما يتأثرون به وتفصح عنه نجواهم، فلفظ السمع أدى وظيفته حين انتظم في سياقه وأفصح عن غرضه الذي تضمنه، وهو الإحساس والشعور والتأثر، وكلها تتعدى بالباء"^{١٢}، أو رأيت فعلاً متعدياً بنفسه تعدى بالحرف كقوله تعالى: "فليحذر الذين يخالفون عن

أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذابٌ أليم" {النور: ٦٣}، بمعنى ينحرفون أو يزيغون، أو رأيت فعلا متعديا بالحرف تعدى بنفسه كقوله تعالى: ألا إن عادا كفروا ربهم ألا بعدا لعاد قوم هود" {هود: ٦٠}، بمعنى جحدوا، فإذا رأيت هذا فإنَّ التضمينَ يفسره كلُّه، والقرينة الدالة على التضمين حينئذ هي التعدي واللزم، وكما رأيت فإنَّ "التضمين يمنح الفعلَ أو مشتقَّه معنى فوق معناه" ١٢ فيفيد الداليتين معا؛ ولأجل هذا صار التضمين "من ألطف الإيجاز" ١٣ كما يقول ابن عاشور.

فالتضمين دليل سعة العربية ومرونتها، وباب لطيف لصياغة فنية موحية، يقول ابن عاشور في قوله تعالى: "وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرةً فأخذتكم الساعة وأنتم تنتظرون" {البقرة: ٥٥}: "وإنما عدى (نؤمن) باللام لتضمينه معنى الإقرار بالله، ولن نقر لك بالصدق، والذي دلَّ على هذا الفعل المحذوف هو اللام وهي طريقة التضمين" ١٤. ومجمل الأمر في التضمين أنك إذا رأيت "الحرف مع فعل أو مشتق لم تألفه، فيوحشك الفعل ويبقى الحرف قلقا، فإذا حملته على التضمين تمكن الفعل وأنسك الحرف" ١٥، وازدان المعنى وتألَّق، وكملت صورته في ذهن متلقيه.

والحذف يردُّ أيضا على كثير من تساؤلات المعنى داخل النص، بل يفسر كثيرا من مشكلات المعنى التركيبية، فإذا رأيت لفظا منصوبا لا مبرر لنصبه، أو وقع متأثرا بعامل غير ظاهر كقوله تعالى: "وإلى ثمود أخاهم صالحا" {الأعراف: ٧٣}، أي: وأرسلنا، بدليل ذكر النبي والمرسل إليه، وقوله: "ولسليمانَ الرِّيحَ" {الأنبياء: ٨١}، بدليل السياق قبله، (وسخرنا مع داود الجبال)، أو رأيت مبتدأ لا خبر له كقوله تعالى: "أن الله بريء من المشركين ورسوله" {التوبة: ١١٩}.

{٣، أي: ورسولُه كذلك، وقوله: واللائي يئسنَ من المحيض من نسائكُم إن ارتبتم فعدنَّهنَّ ثلاثة أشهر واللائي لم يحضنَّ" {الطلاق:٤}}، أي: واللائي لم يحضن كذلك. فإنَّ الحذفَ يفسر ذلك كلَّه. والذي لا يستطيع التوصل إلى هذين التفسيرين تبقى الدلالة لديه غائبة والمعنى تائها، وبضيع الفهم والإفهام، فهما من أهم طرق الوصول إلى المعنى، وتفسير غوامضه.

والحقُّ أنَّ التضمين والحذف من أهم طرق الإيجاز والاختصار في العربية، وعليهما مدارُ أمر المعنى وفهمُ النصوص.

المطلب الثاني: دلالة الفعل وتعدد معنى العطف

بان مما سبق أنَّ دلالة تضمين الفعل تجعله محتفظاً بالدالتين معاً، دلالة الأصالة ودلالة العدول، لكن السؤال هو: هل التضمين هو التفسير الوحيد لصحة تسلط الفعل على ما بعد العاطف، ويكون العطف من عطف المفردات؟ الحق أن النحاة اختلفوا، فصحح بعضهم المعنى بالتضمين، وأبقى العطف على أصله (عطف المفردات)، وصحح بعضهم المعنى بالحذف والتقدير، ويكون العطف فرعاً (عطف الجمل)، يقول الراجز:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا^{١٧}

ورد في اللغة أن "العَلَفَ للدَّوَاب... وهو ما تأكله الماشية... والدابةُ تَعْتَلِفُ تأكل وتَسْتَعْلِفُ تَطْلُبُ العَلَفَ بِالْحَمَمَةِ... وقد عَلَفْتُهَا إذا أَكثَرْتُ تَعَهُدَهَا بإلقاء العلف لها"^{١٨}، ولا يطلق العلف على الماء، لأن الماء للسقي لا للعلف.

فهل جملة: (علفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً) من باب عطف المفردات أم من باب عطف الجمل؟ يجب الرجوع هنا لمعرفة المقصود من الفعل (علف)، هل دلالته الحقيقية العرفية أم دلالته المجازية التضمينية؟ يقول القرطبي: "والعربُ قد تعطفُ

الشيء على الشيء بفعل ينفرد به أحدهما تقول: أكلتُ الخبزَ واللبنَ^{١٩}؛ ولذلك بيّن اللغويون صحة هذا التركيب بأنه: "قد يُعطفُ الشيءُ على الشيء والمعنى فيهما مختلف^{٢٠}"، فعطف اللبّن على الخبز وإن كان اللبّن لا يؤكلُ، واعتمد في سبيل هذا التقدير على المعنى، ولذلك لما أجاز الرضي هذا الحذف وسوغه، قال: "المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الأول، حُذف اعتمادا على فهم المراد^{٢١}"، وقوة دلالة الفعل المتقدم، وإنما وجب تحديد دلالة الفعل أولا لأنه صمام أمن الجملة ومحور ارتكازها ومكمن دلالتها ولأنّ الماء لا يقدم للعلف بل للسقي، فالعرب لم تقل: أكلتُ ماءً، أو أكلتُ لبنًا أو أكلتُ شايًا، وإنما تقول: شربتُ ماءً وشربتُ لبنا وشربتُ شايًا، فلا تقول: علفنُها ماءً، وإنما تقول: سقيتُها ماءً، من أجل هذا لم يرتض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت^{٢٢} كلمة (ماء) على كلمة (تبنًا)، مع بقاء كلمة (علف) على معناها الحقيقي الأصلي، وصحة العطف تقتضي وجوب صحة تسلط الفعل العامل في المعطوف عليه على المعطوف، وهنا لا يصح هذا التسلط والتشريك بين المعطوف عليه والمعطوف في الفعل المتقدم، فكأنّهم لما رأوا عدم صحة هذا التسلط هنا اتجهوا نحو هذا التركيب اتجاهين، الأول: قدروا فعلا، أي: علفنُها تبنًا وسقيتُها ماءً، وهو تقديرٌ صحيحٌ اعتمادا على العقل والمعنى، يقول الآلوسي: "وليس بمنكر حذف ما ذكرناه لدلالة الكلام عليه، فمن عادة العرب أن يحذفوا ما يجري هذا المجرى ويكون قوة الدلالة عليه مغنية عن النطق به^{٢٣}"، يقول الزركشي: "واعلم أن تقدير فعل محذوف للثاني ليصح العطف هو قول الفارسي والفراء وجماعة من البصريين والكوفيين لتعذر العطف، وذهب أبو عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم إلى أن ذلك من عطف المفردات

وتضمنين العامل معنى ينتظم المعطوف والمعطوف عليه جميعاً^{٢٤}، ومنه قول الشاعر:

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجِدُّعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ بَاتَ لَهُ وَفُرْ^{٢٥}

فإنه لما كان الجدع لا يليق بالعين وكانت معطوفة على الأنف الذي يليق الجدع به أضمر ما يليق بالعين من البخش وما يجري مجراه^{٢٦}، فلا يصحُّ عقلاً ولا عرفاً وقوع الأكل على الماء واللبن والشاي، فعطفت الماء على التبن شكلاً ظاهراً فقط لا نحواً ومعنى اعتماداً على الفهم اللغوي والعقلي والعرفي، فاكتفى بالعلف عن السقاية. وفيهما معنى متقارب وجامع بينهما أي بين العلف والسقي وهو الإطعام، وهذا معنى قول اللغويين: "تجعل الثاني على ما يليق به ولا يخرج عن مقصد الأول"^{٢٧}، ومعنى عدم الخروج عن مقصد الأول أن يكون قريباً منه في المعنى، وتقدير الحذف يرفع الخطأ الدلالي ووقوع الوهم في المعنى، ولذلك يقول ابن مالك:

والفاء قد تُحذفُ معَ ما عطفت والواو؛ إذ لا لبس، وهي انفردت
بعطفٍ عامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ معمولُهُ دفْعاً لِوَهْمٍ اتَّقِيَ

والوهم هو توهم قد يقع في المعنى وغموض قد يلتبس في الدلالة، فتندُرُ عاملاً محذوفاً دفْعاً لهذا الوهم وابعاداً للبس والغموض.

ومن هنا صار التركيب بعد تحديد دلالة الفعل الحقيقية من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات، وإلى هذا الوجه ذهب الجمهور^{٢٨}. والثاني: التضمنين، تُضمَّنُ الفعلَ المتقدم معنى فعل يصحُّ تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه معاً، والتقدير: أُنلَّئُها تَبْنَا وماء بارداً أو قدمتُ لها تَبْنَا وماء بارداً، أو أطعمتها أو غذوتها أو أعطيْتُها؛ ولذلك قال ابن جني: "فهذا محمولٌ

على معنى الأول لا لفظه^{٢٩}، أي ضمّن الفعل الأول معنى فعل يتسلط على المعطوف عليه والمعطوف معاً، "وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام لهما"^{٣٠}، يجمع بين معنى الفعل الأصلي ومعنى الفعل المضمّن، والجامع هنا الإطعام، وهذا مقصود كلام اللغويين: "وقد يُعْطَفُ عاملٌ حذفَ وبقي معموله معطوفاً على معمول عاملٍ آخر يجمعهما معنى واحد"^{٣١}، ويكون الكلام بذلك من باب عطف المفردات لا من باب عطف الجمل، وإلى هذا الوجه ذهب بعض النحاة^{٣٢}.

ومنه قول الراعي النميري:

{الوافر}

إذا ما الغنّيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا^{٣٣}

وردَ في اللغة أن "الرَّجَجَ رِقَّةٌ مَحَطٌّ الحاجبين ودَقَّتُهُما وطولُهما وسُبُوغُهُما واستِنْقَاسُهُما وقيل الرَّجَجُ دِقَّةٌ في الحاجبين وطُولٌ... وحاجب أنْجُ ومُرَجَّجٌ، وَرَجَّجَتِ المرأةُ حاجبها بِالْمِرْجِ دَقَّقَتْهُ وطَوَّلَتْهُ وقيل أطالته بالإثمد"^{٣٤}، فالترجيح للحواجب لا للعيون.

الظاهر العطف، وهو لا يجوز على دلالة الفعل الحقيقية، وفيها تقديران، التقدير الأول: رَجَّجَنَ الحواجبَ وكَحَلَنَ العيونا، لأنَّ العيون لا تزجج، وإنما تكحل، فلا يمكن أن تكون قد عطفت كلمة العيون على كلمة الحواجب مع بقاء معنى كلمة (زججن) على معناها الأصلي، والجامع بينهما التحسين، والتركيب من باب عطف الجمل. والتقدير الثاني: تضمين (زججن) معنى حسنَّ أو جمَّلَنَ، فيصحُّ تسلطه على اللفظين معاً، والتقدير: وحسَّنَ الحواجبَ والعيونا، والكلام من باب عطف المفردات.

ومنه قول عبد الله بن الزُّبَيْرِي:

{الكامل}

ورأيت زوجك في الوعى متقلدا سيفاً ورمحاً^{٣٥}

ورد في اللغة أن "القِلَادَةَ ما جُعِلَ في العُنُق يكون للإنسان والفرس والكلب والبَدَنَةِ التي تُهْدَى ونحوها وَقَلَدْتُ المرأةَ فَتَقَلَّدَتْ هي... وَتَقَلَّدَ الأمرُ احتمله وكذلك تَقَلَّدَ السَّيْفَ... وَمُقَلَّدُ الرجل موضع نِجاد السيف على مَنْكِبَيْهِ"^{٣٦}، فالنقليد للسيف لا للرمح.

الظاهر العطف، وهو لا يجوز على دلالة الفعل الحقيقية، وفيها تقديران، التقدير الأول: أن العامل الثاني محذوف، والتقدير: متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً، أو ومعتقلاً رمحاً، والجامع بينهما الحمل؛ لأنَّ الرمح لا يُتَقَلَّدُ، والكلام من عطف الجمل، والتقدير الثاني: تضمين الأول معنى فعل يصح تسلطه على اللفظين معاً، والتقدير: حاملاً سيفاً ورمحاً، والكلام من عطف المفردات.

وقول لبيد بن ربيعة: {الكامل}

فَعَلَا فِرْعَوْنُ الْأَيْهَقَانَ وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظَبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا^{٣٧}

وردَ في اللغة أَنَّ الطِّفْلَ: المولود، وولَدُ كُلٌّ وَحْشِيَّةٌ أَيْضاً طِفْلٌ...، والطِّفْلُ الصغير من أولاد الناس والدواب، وَأَطْفَلَتِ المرأةُ وَالظَّبْيَةُ والنَّعَمُ إِذَا كَانَ مَعَهَا وَلَدٌ طِفْلٌ...، وناقاة مُطْفَلٌ... معها أولادها...، والمُطْفَلُ ذات الطِّفْلِ من الإنسان والوحش معها طِفْلُهَا"^{٣٨}

الظاهر العطف، وهو لا يجوز على دلالة الفعل الحقيقية، وفيها تقديران، التقدير الأول: أنَّ العامل الثاني محذوف، والتقدير: أطفلت ظباؤها وباصتْ نعامها، أو أطفلت ظباؤها وأفرخت نعامها، والجامع بينهما الإنتاج؛ لأنَّ النعام لا يلد ولا يُطْفَلُ كالظباء، وإِنَّمَا يَبْيِضُ وَيُفْرَخُ، والكلام من عطف الجمل، والتقدير

الثاني: تضمين الأول معنى فعل يصحُّ تسلطه على اللفظين معا، والتقدير: أنتجت طبائرها ونعائمها، والكلام من عطف المفردات.

ومنه أيضا قوله تعالى: "والَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ" {الحشر: ٩}٣٩
الظاهر العطف، وهو لا يجوز على دلالة الفعل الحقيقية، وفيها تقديران،
التقدير الأول: أنَّ العامل الثاني محذوف، والتقدير: تبوعوا الدار وأخلصوا
الإيمان، أو ألقوا الإيمان، أو اعتقدوا الإيمان، والجامع بينهما الملازمة والإلف؛
لأنَّ التبوء لا يكون إلا في الأماكن، والإيمان ليس مكانا فلا يُتَبَوَّى، فكان لابد من
تقدير عامل لكلمة الإيمان يصح أن يتسلط عليها، فاستغنى بمفعوله عنه، يقول
ابن عجيبة: "ولا يَصِحُّ العطف؛ لئلا يلزم أنَّ الإيمان متبوع، وإنما يُتَبَوَّى المنزل؛ إذ
التبوء: التهيؤ، يقال: بوأت له منزلاً، أي: هيأته له"٤٠، يقول ابن
عاشور: "وجمهور المفسرين جعلوا للمعطوف عاملاً مقدراً يدلُّ عليه الكلام،
تقديره: وأخلصوا الإيمان"٤١، والكلام يكون من عطف الجمل، والتقدير الثاني:
تضمين الأول معنى فعل يصحُّ تسلطه على اللفظين معا، والتقدير: آثروا الدار
والإيمان"٤٢، أو لازموا الدار والإيمان، "واللزم قدر مشترك في الدار والإيمان،
فيصح العطف"٤٣، والكلام من عطف المفردات.

ومنه أيضا قوله تعالى: "ونادى أصحابُ النار أصحابَ الجنة أن
أفيضوا علينا من الماءِ أو ممَّا رزقكمُ اللهُ قالوا إِنَّ اللهَ حرمهما على الكافرين"
{الأعراف: ٥٠}

يقول ابن عاشور: "فعل الفيض حقيقته سيلان الماء وانصبابه بقوة
ويستعمل مجازاً في الكثرة... فالفيض في الآية إذا حمل على حقيقته كان
أصحاب النار طالبين من أصحاب الجنة أن يصبوا عليهم ماء ليشربوا منه،

وعلى هذا المعنى حمله المفسرون، ولأجل ذلك جعل الزمخشري عطف (ما رزقكم الله) عطفاً على الجملة لا على المفرد، فيقدر عامل بعد حرف العطف يناسب ما عدا الماء تقديره: أو أعطونا... وعلى هذا الوجه تكون (من) بمعنى بعض، أو صفة لموصوف محذوف تقديره: شيئاً من الماء، لأنّ (أفيضوا) يتعدى بنفسه^{٤٤}، وقوله: (مما رزقكم الله) تعني في هذا الوجه الأظعمة لا الأشرية، وهو رأي السدي وابن زيد^{٤٥} أيضاً، وحمل بعض المفسرين معنى قوله: (مما رزقكم الله) على الأشرية ليناسب الإفاضة، فيكون من عطف المفردات، يقول الألوسي: "أو مما رَزَقَكُمُ الله) أي: أو من الذي رزقكموه الله تعالى من سائر الأشرية، ليلائم الإفاضة"^{٤٦}، "لأنّ الإفاضة ملائمة للماء وسائر المائعات فحملت الإفاضة على إفاضة جميع المائعات"^{٤٧}، فيكون العطف من عطف المفردات، عطف مشروبٍ على مشروبٍ، . يقول ابن عاشور: "ويجوز عندي أن يحمل الفيض على المعنى المجازي، وهو سعة العطاء والسّخاء، من الماء والرزق، إذ ليس معنى الصبّ بمناسب، بل المقصود الإرسال والتّفصل، ويكون العطف عطف مفرد على مفرد وهو أصل العطف، ويكون سؤلهم من الطّعام مماثلاً لسؤلهم من الماء في الكثرة، فيكون في هذا الحمل تعريض بأن أصحاب الجنّة أهل سخاء، وتكون (من) على هذا الوجه بيانية لمعنى الإفاضة، ويكون فعل (أفيضوا) منزلاً منزلة اللّازم، فتتعلّق (من) بفعل (أفيضوا)، والرزق مراد به الطّعام"^{٤٨}، فيتضمن (أفيضوا) معنى أرسلوا أو ألقوا^{٤٩}، واختار أبو حيان التّضمين على الحذف قائلاً: "وهما مذهبان للنّحاة فيما عطف على شيء بحرف عطف والفعل لا يصل إليه، والصحيح منهما التّضمين لا الإضمار على ما قرّناه في علم العربية"^{٥٠}.

وخصَّ ابنُ مالك حذفَ العامل وبقاءَ معموله بمجيئه بعد حرف الواو
العاطفة فقط، فقال:

والفاء قد تُحذفُ مع ما عطف
والواو؛ إذ لا لبس، وهي انفردت
بعطفِ عاملٍ مُزالٍ قد بقي
معمولُه دفعا لَوهم اتَّقِي

وزادَ بعض النحاة حرف الفاء أيضا، يقول الصبان: "وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معموله يرد عليه ما سيأتي أن الفاء تشاركها في ذلك نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً؛ لأن تقديره: فذهب الثمن صاعداً"^{٥١}، ثم نسب الأمر لابن هشام فقال: "أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملاً حذف وبقي معموله نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً؛ لأنَّ تقديره: فذهب الثمن صاعداً"^{٥٢}، وهذه الآية تبين صحة إضافة (أو) إلى الواو والفاء لصحة التقدير فيها واستقامة المعنى عليه.

ومنه أيضا قوله تعالى: "يُصْهَرُ به ما في بطونهم والجلودُ" {الحج: ٢٠} الصهر: الإذابة، إذابة الشحم، أي: يذاب ما في بطونهم بسبب الحميم، كقوله تعالى: "وسُقُوا ماءً حميماً فقطَّ أمعاءهم" {محمد: ١٥}، الظاهر أنَّ (الجلود) معطوفة على نائب الفاعل (ما)، لكنَّ الجلودَ لا تذابُ، إنما تجتمع على النار وتتشمس"^{٥٣}، فكيف يصحَّ العطف هنا والفعل (صهرَ) لا يصحُّ تسلطه على ما بعد الواو؟ فالجواب على الوجهين السابقين، إما التقدير والحذف، وإما علي التضمين، فالوجه الأول تقديره، يُصْهَرُ به ما في بطونهم وتُحَرِّقُ به الجلودُ، أو وتشوى به الجلود، يقول القرطبي: "إنَّ الجلودَ لا تذابُ، ولكن يضم في كلِّ شيء ما يليقُ به، فهو كما تقول: أُنَيْتُهُ فأطعمني ثريدا، إي والله ولبناً قارصاً، أي: وسقاني لبناً"^{٥٤}

تعقيب:

فإن خُير التركيب بين الحمل على الحقيقة والحمل على المجاز والتضمين، كان الحمل على الحقيقة أولى، ولذلك يقول أبو حيان: "التضمين لا ينقاس عند البصريين، وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى"^{٥٥}، فإذا كان لا ينقاس فإنه "لا يُصار إليه إلا عند الحاجة إليه"^{٥٦}، ولا حاجة تدعو إليه في الشواهد السابقة؛ لأن الحذف ينقاس في كلام العرب وهو كثير، فإذا صرت إلى التضمين مع إمكانية الحذف فهو ارتكاب خلاف الظاهر من غير داعٍ، فإذا دار الأمر بين الحذف والتضمين كان الحذف أولى؛ لأن "الإضمار عند النحاة أسهل من التضمين لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغييره"^{٥٧}، يقول الكفوي: "والحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف"^{٥٨}، ومن هنا كانت القاعدة الأصولية التي تقول: "الإضمار كالمذكور لغة"^{٥٩}، فصح مذهب البصريين الذي يرى أن "التضمين لا يقاس، وإنما يصار إليه عند الضرورة"^{٦٠}.

إذا كان التضمين "لا يخضع لقواعد الاستعمالات العربية الجامدة التقليدية، التي قد يتقيد بها النحاة، بل هو لمَحْ ابتكاريٌّ يلاحظه البليغ، إذ يرى فَعْلَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ، أَوْ نَحْوَهُمَا، وهو يريد استعمال كلٍّ منهما في كلامه، وهذا يقتضي منه أن يصوغَهُمَا في جُمْلَتَيْنِ، وَيُعْطِي كُلَّاهُمَا تَعْدِيَتَهُ التي تلائمه، لَكِنَّهُ يَرَى مَا هُوَ أَبْدَعُ مِنْ ذَلِكَ وَأَخْصَرَ، وأرفع أسلوبا في أداء بيانيٍّ جميلٍ، يُحَرِّكُ ذَهْنَ الْمُتَلَقِّي لفهمه، ويُعْجِبُ لِمَاحِي الذِّكَاءِ مِنَ الْبُلْغَاءِ"^{٦١}، فإن "من جملة

فوائد الحذف التفضيم والإعظام لما فيه من الإيهام لذهاب الذهن كل مذهب، فيرجع قاصرا عن إدراكه فيفيد ذلك تعظيم شأنه ويزيد في النفس مكانة، وزيادة لذة استتباط الذهن المحذوف، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد^{٦٢}، وهو كثير في كلام العرب، وطريقة من طرائق كلامهم ومناحي خطابهم، مع قياسه وبلاغته.

رَجَّحَ البحثُ الحذفَ والتقديرَ لفهم المعنى اعتمادا على فهم المتلقي لدلالات السياق، وأنه لا حذف إلا لدليل، ومجمل كلام البلاغيين حول حسن الحذف ما لم يشكل المعنى، أو تتعدم القرينة، ودلالة المفردات والعرف الاجتماعي خير دليل وأوضح القرائن الدالة على المحذوف، ولما عرضَ الزركشي لفكرة الحذف والتضمين وأيهما أولى، قال: "اختار الشيخ أبو حيان تفصيلا حسنا، وهو: إن كان العامل الأول تصحَّ نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولا على الإضمار لأنه أكثر من التضمين نحو: يجدعُ الله أنفه وعينه

أي: ويفقأ عينيه، فنسبة الجذع إلى الأنف حقيقة، وإن كان لا يصحُّ فيه ذلك كان العامل مضمنا معنى ما يصحُّ نسبته إليه لأنه لا يمكن الإضمار كقولهم: علفتها ماءً باردا وتبنا^{٦٣}، بتقديم الماء على التبن، فالراجع فيها التضمين، وكلُّ ما عَرَضَ له البحث هنا يصلح للوجهين، لكنَّ الحذف هو القياس والكثير.

توقف المفسرون واللغويون عند قوله تعالى: "فأجمعوا أمركم وشركاءكم" (يونس: ٧١)، فقد بيَّن أهل اللغة أنه "لا يقال: أجمعتُ شركائي، إنما يقال جمعتُ... قال الفراء: الإجماع الإعداد والعزيمة على الأمر"^{٦٤}، ف(أجمع) للأمور المعنوية والفكرية، و(جَمَعَ) مشترك للذوات والمعاني، فلا يقال: أجمع زيدُ الشركاء بل

جَمَعَهُمْ، ولا يُقال: أَجْمِعُوا النَّاسَ بل أَجْمِعُوهُمْ، ويقال: أَجْمَعُ زَيْدًا أَمْرَهُ، أي: عزم، ومن ثَمَّ لا يصح تسلط الفعل (أَجْمِعُوا) على الأمر والشركاء معا، فحمل بعضهم الآية على التضمين وحملها بعضهم على الحذف والتقدير، لكن قراءة لأبي بن كعب رجَّحت ما رجحه البحث، فقد قرأ: أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ^{٦٥}.

من أدلة الحذف في التركيب اللغوي دلالة العقل أو القرينة العقلية، يقول الزركشي: "أن يدل عليه العقل حيث تستحيل صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف، كقوله تعالى: "واسأل القرية" (يوسف: ٨٢)، فإنه يستحيل عقلا تكلم الأمكنة إلا معجزة"^{٦٦}، ثم يقول: "ومنها أن يدل العقل عليهما أي على الحذف والتعيين كقوله تعالى: "وجاء ربك" (الفجر: ٢٢)، أي: أمره أو عذابه أو ملائكته؛ لأن العقل دلَّ على أصل الحذف ولاستحالة مجيء الباري عقلا؛ لأن المجيء من سمات الحدوث ودل العقل أيضا على التعيين وهو الأمر ونحوه"^{٦٧}، كذلك يستحيل عقلا أن يكون الشاي واللبن والماء من المأكولات، ويستحيل عقلا أن تكون العيون مزججة والرمح متقلد...

صور صحة تسلط العامل على المعطوف عليه دون المعطوف كثيرة، فقد قال عنها أهل اللغة: "ومثله كثير"^{٦٨}، ثم أورد ابن منظور عن أهل اللغة قولهم: "إن ما جاء من هذا فإنما يجيء على إضمار فعل آخر يصح المعنى عليه"^{٦٩}، وهو دليل على كثرة تخريجهم على الحذف.

نتائج البحث

بعد أن عرض البحث لأهمية الفعل وأثره في تعدد معنى العطف بين عطف المفردات وعطف الجمل، وبيَّن أنَّ دلالة الفعل هي المتحكمة في تحديد

معنى العطف، هل تتسجم دلالات التركيب مع عطف المفردات أم مع عطف الجمل أم كلاهما صحيح؟، الحق أن كلا المعنيين صحيح، لكن أيهما أقرب وإلى أيهما يختار البحث؟ خلص البحث إلى عدة نقاط، أهمها:

- أن دلالة الفعل هي القوة المتحكمة في دلالات النص وتحديد معنى العطف.
- أن العطف يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، فما بعد العاطف يصلح أن يتسلط الفعل عليه كما يتسلط على المعطوف عليه، فإن لم يصح تسلطه على المعطوف احتتمل الفعل التضمين أو احتتمل الفعل حمله على حقيقته العرفية وتقدير عامل يعمل في المعطوف.
- أن ما عُطف فيه على شيء بحرف عطف والفعل لا يصل إليه، للنحاة فيه مذهبان، التضمين والتقدير.
- أن البحث رجح التقدير لكثرتة وقياسه وقوة دلالة السياق والعقل على المحذوف.
- أن ما عُطف فيه على شيء بحرف عطف والفعل لا يصل إليه، أمثلته كثيرة ومتكررة شعرا ونثرا، وربما تشغل مساحة واسعة من الدراسة لفهم تراكيبها ووضوح دلالاتها.
- خص ابن مالك العاطف الذي يصح تسلط العامل فيه على المعطوف عليه دون المعطوف بحرف الواو فقط، وزاد بعض النحاة الفاء، وأضاف هذا البحث (أو) مستندا إلى آية الأعراف (٥٠).

الهوامش

- ^١ البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ٣/ ٣٣٨، وانظر أيضا: الإتيقان في علوم القرن، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ص ١٥٢٦
- ^٢ الإتيقان ص ١٧٥٥
- ^٣ الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٢٦٦، وانظر أيضا: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٦٧١/
- ^٤ البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، للدكتور عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ٢/ ٤٩
- ^٥ مغني اللبيب ٦٧١/٦
- ^٦ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٣/ ٥٨١
- ^٧ البلاغة العربية ٥٠/٢
- ^٨ الكشف ٥٨١/٣
- ^٩ البلاغة العربية ٤٩/٢
- ^{١٠} البرهان ١٠٢/٣
- ^{١١} البرهان ١٠٤/٣، ١٠٥
- ^{١٢} التضمين النحوي في القرآن الكريم، د. محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ٣٢
- ^{١٣} التضمين النحوي في القرآن الكريم ص ٢٢
- ^{١٤} التحرير والتنوير ١٣٣/٢٣
- ^{١٥} التحرير والتنوير ٥٠٦/١
- ^{١٦} التضمين النحوي في القرآن الكريم ص ١٠

- ١٧ هملت العين: إذا صبت دمعها، ينسب البيت لذي الرمة وليس في ديوانه، وهو في: شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت: ٤٢١هـ)، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ١١٤٧
- ١٨ لسان العرب/٩، ٢٥٥، (ع.ل.ف)
- ١٩ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ٦/٩٥
- ٢٠ الإنصاف في مسائل الخلاف، للإمام كمال الدين بن البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، ٢/٦١٠
- ٢١ شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المعروف بالرضي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م ٢/٣٣٩
- ٢٢ الانتصاف من الإنصاف، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، ٢/٦١٠
- ٢٣ روح المعاني ١٩/٧
- ٢٤ البرهان ١٢٥/٣، وانظر أيضا: ارتشاف الضرب ص ١٤٩٠
- ٢٥ البيت لعلمة الفحل، وهو في ديوانه، ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص ٣٩
- ٢٦ روح المعاني، لشهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩/٧
- ٢٧ خزانة الأدب، للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٢/٢٣١
- ٢٨ انظر: همع الهوامع ٢٢٩/٥
- ٢٩ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ٤٣١/٢
- ٣٠ همع الهوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ٥/٢٢٩
- ٣١ الكليات ص ٦٠٦
- ٣٢ انظر: همع الهوامع ٢٢٩/٥

- ٣٣ ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهت فايبيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م، ص ٢٦٩، وفيه: وَهَرَّةٌ نَسُوَّةٌ مِنْ حِي صَدَقٍ يَزْجَجُنْ...
- ٣٤ لسان العرب ٢/٢٨٥، (ز.ج.ج) شعر عبد الله بن الزبيدي، للدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ص ٣٢، وفيه: يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا...، وانظر أيضا: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧، وفيه: يَا لَيْتَ بَعْلِكَ قَدْ غَدَا ...
- ٣٦ لسان العرب ٣/٣٦٥، (ق.ل.د) ٣٧ ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص ١٠٧
- ٣٨ لسان العرب ١١/٤٠١، (ط.ف.ل) ٣٩ الآية تتحدث عن الأنصار رضي الله عنهم، وفيها: "وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ"، والدار: المدينة المنورة، والتبؤؤ: اتخاذ المباءة وهي البُقعة التي يَبْوءُ إليها صاحبها، أي يرجع إليها بعد انتشاره في أعماله، وهي منزل القوم في كل موضع، كقوله: "وَإِذْ يَبْأُتَانَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ التَّبْيِيتِ"، أي: هينأناه له.
- ٤٠ البحر المديد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عبيدة الحسني الإدريسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، ٨/١٢، وانظر أيضا: الجامع لأحكام القرآن ١٨/٢١، وشرح الأشموني، لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني (ت: ٩١٨ هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١٧٤/٣
- ٤١ التحرير والتنوير ٢٨/٩٠ ٤٢ ومنع بعض النحاة أن يكون قوله: (والإيمان) منصوبا على المفعول معه، قالوا: "ولا يجوز أن يكون (الإيمان) مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم" شرح الأشموني ١٧٤/٣، كما رفضوا المفعول معه في قول الراعي:
- إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
- للعلة نفسها؛ إذ لا فائدة في ذكر مصاحبة الحواجب للعيون. يقول ابن هشام: "إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب" شرح شذور الذهب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ص ٢٦٨
- ٤٣ البحر المحيط ٨/٢٤٥

- ٤٤ التحرير والتتوير، للإمام الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م، ١٤٨/٨
- ٤٥ انظر: روح المعاني ١٢/١٨
- ٤٦ روح المعاني ١٢٦/٨، وانظر أيضا: الكشف ٤٤٨/١
- ٤٧ السراج المنير، لشمس الدين محمد بن أحمد المعروف بالخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣٧٨/١
- ٤٨ التحرير والتتوير ١٤٨/٨
- ٤٩ انظر: الكشف ٤٤٨/٢، والسرّج المنير ٣٧٨/١
- ٥٠ البحر المحيط، لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٣٠٧/٤
- ٥١ حاشية الصبان ١٣٦/٣
- ٥٢ حاشية الصبان ١٧٣/٣، وانظر أيضا: مغني اللبيب ٣٦٥/٤
- ٥٣ البحر المحيط ٣٣٥/٦
- ٥٤ الجامع لأحكام القرآن ٢٧/١٢
- ٥٥ البحر المحيط ١١٤/٤، وانظر أيضا: مغني اللبيب ١٩٢/٥
- ٥٦ البحر المحيط ١٣٧/٧
- ٥٧ الكليات ص ١٣٥، وانظر أيضا: همع الهوامع ١٣٣/٤
- ٥٨ الكليات ص ٣٨٤، وانظر أيضا: مغني اللبيب ٢٣٣/٣، ٢٣٤
- ٥٩ الكليات ص ١٣٥
- ٦٠ الكليات ص ١٠٤٧
- ٦١ البلاغة العربية ٥٠/٢
- ٦٢ الكليات ص ٣٨٤، يقول الزركشي في فوائد الحذف: "فمنها: التفخيم والإعظام، لما فيه من الإيهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصرا عن إدراكه فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور! ومنها: زيادة لذة بسبب استتباط الذهن للمحذوف وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذذ به أشد وأحسن" البرهان ١٠٤/٣، ١٠٥
- ٦٣ البرهان ١٢٥/٣، وانظر أيضا: ارتشاف الضرب ص ١٤٩١، ١٤٩٢
- ٦٤ لسان العرب، للإمام العلامة جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ٥٧/٨ (ج.م.ع)

٦٥ انظر: البحر المحيط/٥/١٧٧، ويجوز في (شركاء) النصب على المعية.

٦٦ البرهان ١٠٨/٣

٦٧ البرهان ١٠٥/٣

٦٨ لسان العرب ٢/٢٨٥، ((ز.ج.ج))

٦٩ لسان العرب ٢/٢٨٥، ((ز.ج.ج))

أهم المصادر والمراجع

- الإتيقان في علوم القرن، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية
- الانتصاف من الإنصاف، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، ط ٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
- الإنصاف في مسائل الخلاف، للإمام كمال الدين بن البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط ٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف المعروف بأبي حيان (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- البحر المديد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة
- البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، للدكتور عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م
- التحرير والتنوير، للإمام الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م
- التضمنين النحوي في القرآن الكريم، د. محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

- خزنة الأدب، للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية
- ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهت فايرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م
- ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م
- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- روح المعاني، لشهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- السراج المنير، لشمس الدين محمد بن أحمد المعروف بالخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت
- شرح الأشموني، لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني (ت: ٩١٨هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي المعروف بالرضي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م
- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت: ٤٢١هـ)، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- شرح شذور الذهب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة

- شعر عبد الله بن الزبيري، للدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- الكشف عن حقائق غوامض التنزل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- الكليات، معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- لسان العرب، للإمام العلامة جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
- همع الهوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

Abstract

The title of this paper comes in response to a question: Is it permissible to affirm a thing with a letter of kindness when the aforementioned verb does not reach it? In other words: Is it permissible to sympathize with something and it is not correct for the preceding verb to dominate over the emotion or to reach it, such as saying: I ate fish and tea, and eating is not correct to impose it on (tea) and to dominate it, so can it be said: This sentence is from The door of sympathy vocabulary or the door of kindness of the camel? Rather, the meaning of kindness in it is determined according to the significance of the verb (to eat). The research wanted here to show the linguists' tendencies in these sentences, to emphasize the importance of linking the word with meaning, to show the competencies of the context and its multiple connotations, and to insist on the importance of connecting Language in human thought, and to reveal the effect of the verb connotation in clarifying the meaning of kindness, is it from the conjunction of the vocabulary or from the kindness of the sentences? Depending in all of that on the descriptive analytical approach.

Keywords: verb - multiplicity of semantics - kindness